(٦)

القضاء المصري
ومستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

يبدو أن العلاقات المصرية الأمريكية قد ارتهنت بموقف القضاء المصري، بحيث تستقيم هذه العلاقات كلما استقام حال القضاء مع الرغبات الأمريكية. والحق أن العلاقات المصرية الأمريكية تختلف في أساسها وأهميتها في مصر عنها في واشنطن. ففي مصر تعتبر هذه العلاقات الركن الركين في علاقات مصر الخارجية، خاصة بعد أن أصبحت واشنطن هي الكعبة للساسة المصريين منذ اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مثلما أصبحت الكعبة للدول العربية الأخرى تشد إليها الرحال، ويقصدها الزعماء في صلواتهم السياسية، وصار الحرص على العلاقات الثنائية من الجانب العربي مدعاة للاستخفاف الأمريكي بهذا الحرص، فأصبحت واشنطن تشرك الدول العربية معها في مناهضة المصالح العربية نفسها، وكان أبرز النماذج المساهمة العربية العامة في مساندة الحملة الأمريكية لغزو العراق، التي ساهم الجميع بقدر ما طلب منه، وبقدر ما يستطيع. وكانت النتيجة المباشرة ركوب إسرائيل لقطار العلاقات العربية الأمريكية، وأصبح التقرب العربي لإسرائيل بوابة الشفاعة لدى واشنطن، ففرضت إسرائيل تصورها لحل القضية الفلسطينية، وفصل القضية عن معطيات العلاقات العربية الإسرائيلية.

وقد أصبحت أحكام القضاء ضد أحد خلصاء واشنطن مدعاة لتوتر العلاقات المصرية الأمريكية. فلانزال نذكر قضية سعد الدين إبراهيم التي مرغت سمعته القضاء المصري في الوحل، وكان رأيي – ولايزال – هو أن القرارات السياسية الخاطئة هي التي أضرت بالقضاء، ولو كان القضاء مستقلاً حقاً حسب علم الولايات المتحدة، لكان احترام أحكامه مقدسة، ولكن ظهور القيادة المصرية منذ عبد الناصر أمام العالم وكأنه الآمر

الناهى، قد أقنع واشنطن بأن المؤسسات وهم. وقد رأت واشنطن بنفسها سلوك السادات وقارنته بمناحم بيجن في كامب ديفيد عام ١٩٧٨. وقدرة الرئيس في مصر على أن يفعل ما يريد وبالقانون، ما دام البرلمان جاهزاً لإقرار ما يريد بقانون. أو أن يعتبر إرادته قانوناً فوق القوانين، كما كان الحال في عهد عبد الناصر، الذي حلت شخصيته الكاريزمية محل القوانين العادية، بل والمعاهدات الدولية مع موسكو.

وقد أدى التباهى بالانفراد بالقرار وإزاحة المعارضين في مذابح متعاقبة للقضاة أو استدراجهم إلى بعض المزايا، وحملهم على الانحراف، ومن بينها تقرير الإشراف القضائى على الانتخابات، وهو نص دستوري انفردت به مصر دون غيرها من سائر دول العالم، إلى هذه النتيجة، وهي استهانة واشنطن بقضاء مصر.

ولا ينكر أحد أن قضية سعد الدين إبراهيم كان يجب أن تُدرس بأمانة بعد أن أصبحت مناسبة لتدخل واشنطن السافر في شئون مصر الداخلية. وقد تكرر المشهد الآن مرة أخرى، فقد أُتهم رئيس حزب الغد بتزوير توكيلات إنشاء الحزب، واعتقل على ذمة القضية، فبادرت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى وضع علاقات مصر بأمريكا في كفة، وإطلاق سراح رئيس الحزب في كفة أخرى، وعرّضت وزير خارجية مصر الذي كان يزور واشنطن آنذاك لإحراج بالغ، كما أن الوزيرة الأمريكية أجلت زيارتها الميمونة لمصر حتى تفرج مصر عن رئيس الحزب. ثم ضغطت واشنطن مرة أخرى خلال ترشح رئيس الحزب لمنصب رئيس الجمهورية، وكادت أن تضع العلاقات مع مصر مرة أخرى في الميزان لو لم يفز في هذه الانتخابات بإعتباره مرشحها. وعندما حكم القضاء المصري يوم ٢٠٠٥/١٢/٢٤ بسجنه خمس سنوات بسبب قضية تزوير مستندات إنشاء الحزب، قامت الصحف الأمريكية بحملة شرسة ضد مصر، أكدت فيها أن أيمن نور هو رمز الديمقراطية، وأنه ضحية القمع القضائى في مصر، وأن حرص واشنطن على دعم الديمقراطية المصرية دعت البيت الأبيض إلى إدانة الحكم والمطالبة بالإفراج عن نور وبغير شروط، وأطلقت عليه زعيم المعارضة في مصر.

وأكد بيان البيت الأبيض مرة أخرى أن علاقات مصر مع أمريكا على محك بسبب هذه القضية، ألا يفيد ذلك قضية خطيرة تتصل بمدى هشاشة العلاقات المصرية

الأمريكية، وحجم التدخل الأمريكي في شئون مصر أكبر دول المنطقة، والتي يفترض أن تكون عاصمة العالم العربي. فإذا كان سعد الدين إبراهيم قد أدين في البداية لاعتبارات سياسية، فهذا عار على القضاء في مصر، وأما إذا كانت إدانته فنية مهنية، فماذا أطلق سراحه بعد مراجعة محكمة النقض مرتين في حالة نادرة في التاريخ القضاء. وكذلك الحال بالنسبة لأيمن نور، إذا كانت إدانته صحيحة، فلماذا لم يحل حزبه ما دام الحزب قد قام بتوقيعات مؤسسيه المزورة، أم أن الجزء غير المزور يكفي لقيام الحزب دون أن يرتبط مصيره بمصير مؤسسيه وتزوير إرادتهم. وكيف تطالب واشنطن بإطلاق سراحه وإغفال حكم القضاء إلا أن تكون على دراية بأنها أحكام سياسية، وأن تدخل الحكومة في أعمال القضاء مؤكد، وهل تصر واشنطن على تحريره من هذه "الأحكام السياسية"، مثلما فعلت مع صنوه سعد الدين إبراهيم.

ولقد أشارت الصحف الأمريكية إلى أن المحاكمة سياسية، وهدفها إزاحة أكبر التحديات أمام الرئيس مبارك، وأن الحكم هو اختبار لحرية الديمقراطية في مصر. وألمحت إلى أن قاعة المحكمة كانت غاصة برجال الأمن، وأن نور هتف بسقوط الرئيس مبارك، وأعلن محاموه ضيقهم بمصر وبنظامها، وأن عدداً من الدبلوماسيين من فرنسا والنرويج والدانمارك والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد حضروا المحاكمة، ولم تنس هذه الصحف إلى الإشارة في أكثر من موقع إلى وجود مكثف لرجال أمن الدولة بملابس مدنية في قاعة المحكمة، حتى توحي بتدخل الحكومة في عملية المحاكمة.

لا شك أن مساندة واشنطن لبراءة سعد الدين إبراهيم وأيمن نور أساءت إليهما في نظر الرأي العام المصري، فإذا كانت المساندة تعني التمسك بنزاهة المحاكمة، وأن أهمية هذا المطلب يتساوى مع مجمل العلاقات مع مصر فهذا موقف نبيل يجب أن تشكر واشنطن عليه، وأن تدان الحكومة المصرية على ترميغ سمعة قضائنا في الوحل، وخسران "القضية المزيفة" وعلاقاتنا مع واشنطن، وسوء إدارتها لهذا القطاع الخطير، وهو القضاء والسياسة الخارجية. أما إن كانت واشنطن تتخذ هذه القضايا ذريعة للتدخل المهين في شئوننا الداخلية، فإنه يجب البحث بشكل أكثر عمقاً عن أسس العلاقات المصرية الأمريكية التي هانت على واشنطن مع كل حادثة بسيطة، وكيف يمكن المحافظة على استقلال

مصر ونزاهة قضائها حتى لا يكون الترخص في الاستقلال والنزاهة مدخلاً خطيراً إلى ضياع المصالح القومية المصرية.

فهل آن الآوان لمراجعة شاملة لهذه العلاقات التي تصل عند مصر إلى درجة القداسة، ولا تساوى عند واشنطن شرو نقير؟

صحيح أن العلاقات مع واشنطن بالغة الأهمية، ولكن الخطر الأكبر أن تقوم هذه العلاقات على أسس مهتزة تجعلها عرضة في كل وقت للضياع. وهل تأكدت واشنطن من أن مصالحها في مصر أصبحت مضمونة، وأن هذا التهديد بالمساس بالعلاقات لن يؤثر على حجم المصالح وخدمتها دون أن يكون لمصر مقابل لذلك.

هذا الخلل الفادح يحتاج إلى مراجعة عاجلة. وفي ظل هذا الخلل أصبح السفير الأمريكي في مصر، ومن باب أولى في بقية الدول العربية، يكتب في الصحف المصرية مهاجماً نقاد السياسة الأمريكية، ومحرضاً على حرية الكُتاب في النشر والقول، ويهاجم الصحفيين، ويتدخل فيما يجرى في قرى مصر ونجوعها بحجة أنه إذا لم يكن لدينا سوء نخفيه، فلماذا التحوط في تحركات السفير وأعضاء السفارة.

صحيح أن المعاملة بالمثل غير واردة مادامت الشئون الأمريكية مكشوفة للشعب ومؤسساته، ولكن حسن الإدارة في مصر، والتمسك بدرجة من الاستقلال ضروريا لسلامة المراجعة. إن العلاقات القائمة على أسس سليمة وصحيحة هي خير ضمان لخدمة المصالح المشتركة.